18 معسرة يأملن إطلاق سراحهن خلال شهر رمضان

قضايا وناس / وائل شرحة

تنتظر ما يقارب 18 سجينة معسرة بعموم الإصلاحيات المركزية بالجمهورية فاعلي الخير واللجنة المختصة بالمعسرين لمساعدتهن بدفع المبالغ المالية المحكومة عليهن بعد أن قضين ثلاثة إلى أربعة المدة المحكومة عليهن.

وقال مدير عام الشؤون الداخلية بمصلحة الإصلاح والتأهيل العقيد/ محمد عبد الرب اليهري أن السجينات المعسرات قد أكملن المدة المحكومة عليهن وقضين أربع إلى خمسة أضعافها داخل السجون.. مشيراً إلى أن المدة المحكومة عليهن تتراوح مابين 4 إلى 10 أشهر.. لافتاً إلى أنهن قضين ما بين أربعة أو خمس سنوات بعد انتهاء فترة عقوبتهن.

وبحسب العقيد اليهري, فإن 8 من السجينات المعسرات عليهن مبالغ مالية تتراوح ما بين 200 ألف إلى الـ500 ألف ريال.. بينما هناك من عليهن من مليون إلى مليونين وأكثر.

لدى السجينات المعسرات أمل كبير في اللجنة المكلفة بالنظر في أحوال المعسرين وكذا رجال الخير والأعمال والتجار للإفراج عنهن وإطلاق سراحهن خلال هذا الشهر الكريم..

كان يؤوي عشر أسر فقيرة

انهيار منزل أثري في الجبين محافظة ريمة

قضايا وناس / قاسم الشاوش

تعيش أكثر من عشر أسر فقيرة في العراء والشتات منذ أن تهدم منزلهم الذي يسمى (بيت الودن) قبل نصف عام المكون من خمسة أدوار والكائن في قرية دنشم عزلة قعار مديرية الجبين محافظة ريمة..

ويعد هذا المنزل العتيق الذي تم بناؤه قبل أكثر من 200 عام من المباني القديمة والتراث كان يسكن فيه أكثر من 40 نسمة، وهم الآن يبحثون عن مأوى يأويهم بعد أن قام أهل القرية بتقديم المساعدة لهم بحسب الإمكانيات المتاحة من خلال إيواء البعض منهم..

ومع دخول شهر رمضان المبارك شهر التراحم والعطف تأمل هذه الأسر التي أصبحت بلا منزل من أصحاب الخير إعادة لم الشمل وبناء ذلك المنزل المنهار، وهي تناشد أصحاب الأيدي البيضاء والخيرة مساعدتهم ومد يد العون في إعادة بناء منزلهم.

إلى وزير الداخلية

قضايا وناس / خاص

تعرض منزل الزميل عمار أحمد سلام للاعتداء في محاولة للاقتحام عصر الخميس الماضي من قبل شخص تحتفظ الصحيفة باسمه وبرفقته أربعة مسلحين في الوقت الذي كان الزميل عمار يؤدي عمله في مقر الصحيفة.

وعلى إثر ذلك الإعتداء تقدم الزميل سلام ببلاغ قيد برقم (197) في قسم 26 سبتمبر الذي قام بدوره وتحقق من صحة البلاغ واستمع لشهادات الأشخاص الذين كانوا موجودين جوار بيت الزميل أثناء عملية الإعتداء..إلا أن أفراد الأمن لم يضبطوا الجناة حتى الآن رغم استكمال الإجراءات الأمنية.

الزميل عمار سلام يناشد وزير الداخلية اللواء/ عبده حسين الترب ومدير أمن العاصمة العميد/ عصام جمعان بالتوجيه الفوري لرجال الأمن بضبط الجناة ووضع حد للمتطاولين والمتنفذين والخارجين على النظام والقانون.

عبر عن أسفه الشديد لعدم تسديد المسؤولين للمخالفات التي ارتكبوها

العقيد الجبوبي لـ " الثورة " :

الكادر النسائي أفضل الحلول الناجعة للتخلص من سمسرة المعاملين

كشف مدير إدارة الإصدار المركزي بالإدارة العامة للمرور العقيد علي محمد الجبوبي بأن سيارات التابعة للجهات الحكومية والجيش والشرطة لا يسددون ما عليهم من المخالفات المرورية التي ارتكبوها خلال استخدامهم الطرق الرئيسية وإشارات المرور وأن هذه التجديدات كانت تسدد مع المخالفات من سابق.

وأكد العقيد علي الجبوبي بأن أكثر سيارات الشرطة في الآونة الأخيرة وبالذات خلال السنوات الثلاثة الأخيرة وبسبب الأحداث والأزمة التي مرت بها البلاد قد تم تغيير أرقامها إلى خصوصي عهدة- حيث تم تسليم أرقام تلك السيارات الشرطة إلى التموين نظرا للظروف .. موضحا بأنهم يأتون بمذكرة من التموين إلى المدير العام للمرور يفيد فيها بأنه تم سحب رقم الشرطة وتوريدها ويتم إصدار لها أرقام خصوصي عهدة.

■ قضايا وناس/معين حنش

وأشار إلى أن من المفروض تسديد ما على أرقام الشرطة من مخالفات سواء شرطة أو خصوصي عهدة حيث وأن ملفاتهم لدى الإصدار المركزي ولكنها ليست داخلة في النظام.

ونوه الجبوبي إلى انه قدم طلب إلى المدير العام بضرورة إدخال أرقام الشرطة أو الخصوصي العهدة في نظام الإصدار المركزي..مشيرا إلى أن أي جهة من الجهات التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية ترغب بمعرفة ما عليها من أرقام صرفت لها فإنه يصعب الوصول إليها نظرا لكثافة الأوراق والملفات الأرشيفية وبالتالي لو كانت مرتبطة بالنظام فإنه سيخرج هذه الطلبات في ساعة وبسرعة.

وأكد العقيد الجبوبي أن هناك توجيهات من وزير الداخلية والدفاع بتسديد ما عليهم من مخالفات لكن بحكم ظروف البلاد وسحب أغلبية أرقام الجيش والشرطة وتبديلها بأرقام خصوصي عهدة من لدى الإصدار المركزي ويبدو أن المسألة أصبحت أكثر صعوبة في الوقت الراهن للأسف الشديد.. وأن أرقام الجيش موجودة في الشرطة العسكرية.

وبين الجبوبي أنه في حالة حدوث أي حادث مروري من سيارة تحمل رقم شرطة أو رقم جيش يتم حجز هذه السيارات عن طريق مخاطبة الشرطة العسكرية بالأمر وهم يقومون بإيصالها إلينا..ويقول أذا كانت سيارة شرطة يتم احتجازها بالمرور وإذا كانت سيارة للجيش يتم حجزها في الشرطة العسكرية حتى تنتهي القضية.

وأضاف: أنه إذا تم إبلاغهم من المواطنين بأن سيارة شرطة أو جيش عملت حادثاً ولم يستطع ضبطها حيث يتم مخاطبة وزارة الداخلية بمتابعة السيارة وضبطها أمنيا..متمنيا أن تخزن جميع الأرقام العهد والشرطة والجيش في نظام المرور ..ما لم فإن هناك إشكالية في هذا الجانب.

كما كشف مدير عام الإصدار المركزي بالإدارة العامة لشرطة السير العقيد الجبوبي بأن هناك الكثير من الهيئات الحكومية لا يسددون المخالفات التي عليهم رغم مخاطبتنا لهم منذ أكثر من عامين بإرسال مذكرات طلب إلى كل المرافق والوزارات بأن عليهم سرعة تسديد ما عليهم من مبالغ والتي بلغت عند كل جهة من تلك الجهات أكثر من خمسة ملايين كرسوم وتجديدات ومخالفات وغرامة تأخير لعدم السداد لعدة أعوام ماضية.

وأضاف العقيد الجبوبي أن من بين تلك الجهات أربع وزارات منها وزارة العدل والمحلية والزراعة والصحة حيث عند كل وزارة من هذه الوزارات المذكورة أكثر من 18 مليون ريال عبارة عن رسوم تجديدات ومخالفات وغيرها وبالأخص وزارة الإدارة المحلية حيث يأتي الوكيل أو مدير الناحية أو مدير الأمن ويمتنع عن سداد ما عليه من رسوم ونحن لا نستطيع ضبطهم أو حجز سياراتهم بسبب الظروف التي تعيشها اليمن.

■ أصدرنا ما يزيد عن 12 ألف رخصة قيادة آلية العام الماضي

وعن الصعوبات والمشاكل التي تواجه الإصدار المركزي يقول مدير المركز بأن الأجهزة بالمركز تعمل ببطء في إنجاز البيانات..بحكم قدمها وقدم نظامها وعدم تحديثها مما يجعلها عرضة للتوقف والأعطال الأمر الذي يؤدي إلى تأخر المركز من إنجاز المعاملات والخدمات التي يقدمها المركز للجمهور من المواطنين وكذا عدم وجود أرشيف يشكل مشكلة كون الأرشيف الحالي ممتلئ حيث يحتوي على معلومات الجمهورية اليمنية.

ونوه الجبوبي إلى أن أسباب الزحمة يعود إلى إقبال المواطنين على المركز نتيجة سرعة العمل وأن المواطن لا يأتي لطلب خدمة المركزي إلا لأنه يستلم وثائقه المطلوبة دون تأخير وإذا تأخروا ووجدت مشكلة آلية تتأخر لليوم الثاني ..بعكس التعامل بالمجمعات الأخرى.. وأشاد العقيد الجبوبي بكادر الإصدار المركزي للإدارة العامة للمرور وعلى رأسهم الكادر النسائي الذي يعد أفضل من الكادر الرجالي بحسب الجبوبي معللا ذلك بأن الكادر النسائي ملتزمات ويداومن على أجهزتهن من بداية الدوام وحتى نهاية الدوام ..مضيفا بأن طلباتهن قليلة والشكاوى عليهن قليلة .. ولا يقومن بإلبحث عن معامل أو سمسرة لمن يدفع فلوسا بعكس ما يعمل الكادر الرجالي.. مؤكدا في سياق حديثه بأنه لا ينكر بأن هناك سمسرة للموظفين الرجال..واقترح العقيد الجبوبي بأن الحلول للتخلص من هذه السمسرة إيجاد كادر نسائي ورفد الإصدار بهذا الكادر للعمل الإداري.

وقال الجبوبي إن إجمالي الإيرادات خلال العام 2013م بلغت 96.117.808 ريالا ريالات..وأن المركز أصدر 11961 رخصة آلية و925 رخصة يدوية, بالإضافة إلى إصدار 1152 كروت نقل ملكية مركبة و521 يدوية و1994 رخصة آلية تم استيفاؤها و 64 يدوية.

وعن الأرقام المصروفة من إدارة الإصدار المركزي خلال عام 2013م بلغت 3108 أرقام حيث تم إصدار 2.570 رقم خصوصي و35 إدخال جمركي و56 هيئة سياسية و106 حكومي و271 نقل و62 أجرة و8 دراجات نارية حكومي.

لافتا إلى أن إجمالي الأرقام المسحوبة من أصحابها خلال عام 2013م بلغت 450 رقماً وأن إجمالي عدد المخالفات التي تم تسديدها خلال العام الماضي 2013م عبر الإصدار المركزي بلغت (70.90550) مخالفة وأن عدد المخالفات غير المسددة لم يتم موافاة الإصدار المركزي بها.

في دائرة الضوء

عبد الله علي النويرة

قانون المرور(15)

التسجيل والترخيص(1)

مادة (3) لا يجوز لأي شخص أن يسوق أي مركبة آلية على الطريق ولا يسمح بذلك لأي شخص آخر ما لم تكن تلك المركبة مسجلة وتحمل اللوحة المعدنية المميزة لها بمقتضى أحكام هذا القانون.

يقصد بالتسجيل والترخيص هو حصول الآلية على لوحة تعريفية يتم تركيبه عليها لتكون الدليل على أن هذه الآلية تملك صفة قانونية تخولها التحرك في الشوارع والطرقات ولا يجوز أن تتحرك أي آلية بدون وجود هذه اللوحات المعدنية.

إن عملية التسجيل والترخيص للمركبات الآلية شيء أساسي لكي يتم التعرف عليها من قبل الجهات الأمنية والمرورية وهذا الأمر في غاية الأهمية في الحفاظ على الحقوق سواء لمالك الآلية أو للآخرين ولنا أن نتصور عدم وجود رقم تعريفي على الآلية وقد قامت بإرتكاب حادث مروري وأرتكب سائقها الفرار كيف سيتم التعرف والقبض عليها ناهيك عن المشاكل الأخرى المتعلقة بالحقوق المدنية.

إن وجود لوحة معدنية على السيارة قد أقتضتها الضرورة القانونية والتنظيمية فلولا وجود اللوحة المعدنية لما استطاع جهاز المرور ضبط الحركة المرورية في الشارع لأن السلاح الفعال في ضبط الحركة المرورية هو في إيقاع المخالفات المرورية على مالك الآلية من خلال كتابة رقم الآلية المخالفة للأنظمة والقوانين المرورية ولولا وجود هذا الرقم التعريفي لاختلط الحابل بالنابل وفقدنا السيطرة على حركة الآليات.

إننا نقول آليات أو المركبات ولا نقول سيارات لأن القانون يحدد أن كل آلة تتحرك في الشارع فإنه يجب أن يكون لها لوحة معدنية ويدخل في هذا الدراجة النارية والغرافة والشيول والحراثة وغيرها من الآليات التي تستخدم الشوارع والطرقات والتي تسير بقوة الدفع الذاتي المعتمد على العمل الميكانيكي الذي يتولى تحريك هذه الآليات.

وللحديث بقية.

alnwoirah3@gmail.com
alnwoirah.maktoobblog.com

النشل في وسائل المواصلات العامة جرائم تقيد ضد مجهول

معاذ القرشي

في كل يوم يمر يتعرض مواطن من المواطنين للنشل في وسائل المواصلات العامة بطرق احترافية تدلل على مستوى تطور الجريمة وغياب الجهة الأمنية التي تكافح هذا النوع من الجرائم إضافة إلى الوضع غير المستقر المعاش والذي يجعل المواطن سارحا في كثير من الصعوبات الماثلة وهذا يصب في صالح مرتكبي هذا النوع من الجرائم الذين يستمرون في ارتكاب جرائمهم متأكدين أن يد العدالة لن تصل إليهم وهذا التأكيد ناتج عن غياب الجهة الأمنية القادرة على مكافحة هذا النوع من الجرائم فالضحايا عادة لا يبلغون عمّا يسرق منهم في وسائل المواصلات لمعرفتهم بعجز الأجهزة الأمنية على ضبط الجناة وإن تم وضبط شخص متلبس يسلم إلى قسم الشرطة وتنتهي القضية بالإفراج عنه بضمانة أو بتسليم ما سرقة ولا يحول إلى النيابة كذالك من يحكم عليه في هذا النوع من الجرائم مع قلتهم لا تحقق للأسف عقوبة الردع الخاص والعام فعادة مرتكبو جرائم النشل يخرجون من السجن لممارسة نفس الجرائم ويمكن أن يتعرضوا بالنشل لنفس الضحايا.

إن النشالين عادة يتخذون من فرزات الباصات العامة مكانا لممارسة جرائمهم المفضلة والأدهى أن تجد صاحب باص ما يعرف هؤلاء النشالين لكنه لا يحذر الركاب من خطورتهم وخطورة أفعالهم ليس باعتباره شريكاً في الجريمة وإنما حفاظا على سلامته الشخصية من الإعتداء فمثل هؤلاء يشكل خطراً فادحا.

إن حماية المواطن وأمواله وممتلكاته من العبث والاعتداء هي من صميم واجبات الدولة وعليها في سبيل ذلك أن تعمل على تطوير أساليبها كلما تطورت الجريمة خاصة في ما يتعلق بأهمية وجودها في فرزات النقل العامة وفي الأسواق المزدحمة كعامل استقرار وجهة تصنع وسطا طاردا للجريمة والمجرمين فلا اعتقد أن يجرؤ نشال ما على نشل مواطن وهو يعرف أن هناك شرطة لمكافحة النشل تمارس عملها بشكل علني أو خفية لحماية المواطن كعين ساهرة في كل مكان لا يكفي وجود الأجهزة الأمنية كجهة يعود إليها الضحايا للشكوى إن حدث لهم ذلك بل عليها أن تتواجد في الأماكن التي تتوقع أن تحدث فيها الجرائم وتعمل على ضبط النظام وتكافح الجريمة قبل وقوعها وإلا كان حضور الأجهزة الأمنية بعد ارتكاب الجرائم كحضور الشرطة في نهاية الأفلام الهندية.

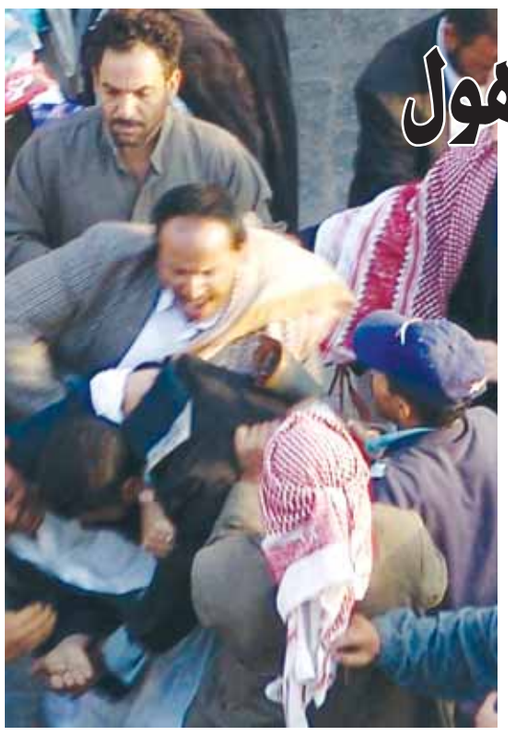

من يراقب محطات البترول

يشكو الكثيرون من وجود تلاعب في بعض محطات تعبئة مادتي البترول والديزل للسيارات..ومن الشكاوى التي تلقتها "الثورة" قيام محطة البترول المجاورة لوزارة الداخلية بالتلاعب والبيع لناس مخالفين للطابور، فيما المتواجدون في طابور الانتظار منتظرون منذ أكثر من عشر ساعات للتعبئة, وغيرهم من أصدقاء صاحب المحطة يملأون سياراتهم من خارج الطابور.. وهذا ليس من العدل أن يتم.

وطالبت الشكوى بأن تقوم وزارة النفط وفروعها ومكاتب شركة النفط بالرقابة على مثل هكذا محطات.